Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (3), Issue (11) : 30 Nov 2019
P: 82 - 93

AJSRP
ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (3)، العدد (11) : 30 نوفمبر 2019 م
ص: 82 - 93

The ambiguity of the definition of arabic sentence

Hasan Mohammed Mfreg
Umm Al-Qura University || KSA

Abstract: The aim of this research is to highlight the effect of theoretical grammatical disturbance in the definition of the sentence on the applied side, and the researcher followed the descriptive approach; Describe the attempts of the grammarians to define the sentence and then indicate the effect. The definition of the Arabic sentence has passed through several stages until it was settled by the late grammarians about whom I conveyed that they had distinguished between the sentence and the utterance. The first of them requires attribution without the requirement of being meaningful while the latter requires attribution beside being meaningful. However, this agreement on the definition of the term did not remove the ambiguity of the concept, which was evident in the application at the level of sentences analysis or the composition of a text. At the level of sentences analysis, there were a lot of disagreements about counting sentences and identifying their boundaries in a specific text. As for the composition of a text, there are a great confusion about identifying the end of each sentence.

Keywords: sentence, utterance, syntax, writing.

اضطراب تعريف الجملة العربية

حسن محمد مفرق
جامعة أم القرى || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أثر الاضطراب النظري النحوي في تعريف الجملة على الجانب التطبيقي، واتبع الباحث المنهج الوصفي؛ بوصف محاولات النحاة لتعريف الجملة ثم بيان أثر ذلك. إن تعريف الجملة العربية مرّ بمراحل حتى استقرّ عند متأخري النحاة على ما نقلته عنهم من التفريق بين الجملة والكلام؛ فالأول منهما يشترط فيه الإسناد دون الإفادة بينما الأخير يشترط فيه الإسناد والإفادة. رغم ذلك فهذا الاتفاق على تعريف المصطلح لم يُبْعِد الغموض المتعلق بالمفهوم والذي ظهر جليًا عند التطبيق سواء على مستوى تحليل النص أو تكوينه. ففي تحليل النص نجد اختلافًا ظاهرًا في تحديد عدد الجمل، أما عند إنشاء نصٍ ما فتظهر إشكالية صعوبة تحديد نهاية الجملة بدقة.

الكلمات المفتاحية: جملة، كلام، نحو، كتابة.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلاةً وسلاماً على أشرف خلق الله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد،

لقد كان الغرض الأساس للدرس اللغوي العربي هو إعطاء الأدوات اللغوية الكافية التي تساعد على فهم القرآن الكريم وإدراك معانيه ومقاصده. يقول أبو حيان في البحر المحيط: «وكانت تآليف المتقدمين أكثرها إنما هي شرح لغة ونقل سبب ونسخ وقصص لأنهم كانوا قريبي عهد بالعرب وبلسان العرب ، فلما فسد اللسان وكثرت العجم

ودخل في دين الإسلام أنواع الأمم المختلفو الألسنة والناقصو الإدراك، احتاج المتأخرون إلى إظهار ما انطوى عليه كتاب الله تعالى من غرائب التركيب وانتزاع المعاني وإبراز النكت البيانية حتى يدرك ذلك من لم تكن في طبعه ، ويكتسبها من لم تكن نشأته عليها ولا عنصره يحركه إليها ، بخلاف الصحابة والتابعين من العرب ، فإن ذلك كان مركوزا في طباعهم يدركون تلك المعاني كلها من غير موقف ولا معلم لأن ذلك هو لسانهم وخطتهم وبيانهم ، على أنهم كانوا يتفاوتون أيضا في الفصاحة وفي البيان .»[1] إضافة إلى ذلك كان هناك غرض آخر صرّح به كثير من النحاة، ألا وهو انتحاء سمت كلام العرب. يقول ابن جني في باب القول على النحو: «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب، وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها رد به إليها.»[2]

لقد نجح النحو العربي في منح الأدوات اللغوية التي تمكن من سبر أغوار النص القرآني واختلفت النتائج باختلاف مواهب وإمكانات المشتغلين بتفسير القرآن وبيان معانيه. كذلك مكن النحو العربي دارسيه من المحافظة على مستوى رفيع من البيان ساعد من عرفه على محاولة السير على منوال تلك التراكيب السليمة وتجنّب ما انحرف عن المعيار الذي وضعه علماء النحو.

في رأيي أن هناك غرضا لم يتحقق من الدرس النحوي ألا وهو وضع تعريف جامع مانع للجملة يحدد نهايتها. لقد كانت هناك اختلافات في تعريف الجملة صاحبت العمل النحوي في مسيرته ولم تحسم إلى يومنا هذا. يتجلى هذا بوضوح عند الكتابة حيث لا يكاد يتفق كاتبان على مكان واحد لوضع النقطة وهي العلامة التي يراد بها تحديد نهاية الجملة.

أستطيع القول: إن النحاة القدماء لم يتفقوا على تحديد تعريف الجملة تحديدًا دقيقًا لا من حيث المبنى ولا من ناحية المعنى فنجد بعضهم يقصرون معناها على اكتمال عناصر الإسناد ولو لم تتحقق الفائدة، بينما آخرون يشترطون الإفادة ولو لم توجد عناصر الإسناد ويستخدمون مصطلح الكلام. نتيجة لذلك يجد الباحث في كتب النحو أن الدرس النحوي انطلق للغوص في تفاصيل التركيب دون أن يبين حدود الجملة وأين تنتهي كما أنه لم ينظر إليها على أنها جزء من النص بل كانت كيانًا منفصلًا منبتًا عن النص وذلك بدوره قاد إلى مشكلة ظاهرة في الكتابة العربية التي يصعب فيها تحديد نهاية الجملة تحديدًا دقيقا.

في نظري أنّ هذا الخلاف في تعريف الجملة عند علمائنا الأوائل له ما يبرره. هناك فرق بين البحث اللغوي الذي يدور على الجمل المستقلة التي تعرض على سبيل التمثيل أو الإخبار عن معلومة محددة وبين البحث الذي يكون مداره الجمل التي هي جزء من النص. من يعرّف الجملة لا بد أن يحدد هل يقصد الجملة التي تصاغ على سبيل التمثيل كما تزخر بذلك كتب النحو أم يريد الجملة المستعملة في سياق تواصلي معيّن أم الجملة التي تقع داخل نص ما. في كل بيئة من البيئات السالفة نستطيع أن نحدد مفهوما واضحا للجملة بخلاف لو أردنا أن نحدد مفهوما جامعا مانعا تدخل تحته كل الاستعمالات التي تقع داخلها الجملة.

لا يعني ذلك أن نلقي باللائمة على علمائنا الأوائل لاختلافهم في تحديد مفهوم الجملة ثم تبعًا لذلك اختلافهم في وضع التعريف الذي يجلّي ذلك المفهوم. لقد كانت جهودهم في تلك الفترة تمثل مرحلة أولية في تاريخ العلم لدى العرب وحسبهم الإنجازات العظيمة التي حققوها في الدرس اللغوي. اللوم يقع على عاتق المتأخرين الذين

(1)- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، ١٤٢٠هـ ١/ ٢٥ . ٢٦

(2)- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤ /١٩٩٩م. ٣٥/١

عكفوا على تراث السالفين بالشروح والحواشي والتقريرات. يصدق على تلك المنظومات التأليفية ما قاله السبكي في مقدمة كتابه عروس الأفراح: «لا تنشرح لبعضها الصدور الضيقة، ولا تنفتح عندها مغلقة، ولا ينقدح فيها زناد الفكر عن مسألة محققة. يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة، ويتناوبون المشكل والواضح على أسلوب واحد كلهم قد ألفه، لا يخالف المتأخر منهم المتقدم إلا بتغيير العبارة، ولا يجد له على حل ما أشكل على غيره أو استشكال ما اتضح جسارة. ولا يطمع أن يذوق ما في الاستدراك من اللذة، ولا تطمح نفسه لأن يقال برز على من سبقه وبزه، بل يسرى خلف من تقدمه حتى في الكلمة الفذة، ويسير أثره حذو القذة بالقذة.»[3]

كما سنلاحظ في هذا البحث فلقد كانت هناك عموما تطورات في مفهوم الجملة عبر عصور التأليف اللغوي وكان ينبغي استمرار تلك الجهود لتقود في النهاية إلى تعريف جامع مانع يبيّن مفهوم الجملة ويميّز حدودها لكنّ الدرس اللغوي العربي في العصور المتأخرة جمد ولم يستطع المؤلفون فيه الخروج من عقدة النقص تجاه كل ما هو قديم وعقدة العجز عن الإتيان بجديد يضيف لذلك الإرث العلمي اللغوي الزاخر حيث سادت مقولة: «ما ترك الأول للآخر شيئا.» وقد لاحظ حاجي خليفة خطورة تلك المقولة التي تعدّ كفيلة بقطع الطريق على الإبداع والابتكار وإكمال مسيرة العلم فقال: «واعلم: أن نتائج الأفكار، لا تقف عند حد، وتصرفات الأنظار لا تنتهي إلى غاية، بل لكل عالم ومتعلم منها حظ يحرزه في وقته المقدر له، وليس لأحد أن يزاحمه فيه، لأن العالم المعنوي واسع كالبحر الزاخر، والفيض الإلهي، ليس له انقطاع ولا آخر، والعلوم منح إلهية، ومواهب صمدانية، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين، ما لم يدخر لكثير من المتقدمين، فلا تغتر بقول القائل: ما ترك الأول للآخر، بل القول الصحيح الظاهر: كم ترك الأول للآخر، فإنما يستجاد الشيء ويسترذل لجودته ورداءته، لا لقدمه وحدوثه. ويقال: ليس بكلمة أضر بالعلم من قولهم: ما ترك الأول شيئا، لأنه يقطع الآمال عن العلم، ويحمل على التقاعد عن التعلم، فيقتصر الآخر على ما قدم الأول من الظواهر، وهو خطر عظيم، وقول سقيم، فالأوائل وإن فازوا باستخراج الأصول وتمهيدها، فالأواخر فازوا بتفريع الأصول وتشييدها.» [4]

إنّ البحث اللغوي كان ينبغي أن يكمل على ما بناه السابقون ولا يكتفي به فالعلم ليس له نهاية، وما لم يدركه السابق يتداركه اللاحق. هذه سنة العلم المبني على تراكمات معرفية يضيف فيها كل باحث بما يفتح الله عليه. لا زال مفهوم الجملة وحدودها غامضا ولا تعدو آراء المحدثين في تعريفها آراء الأقدمين، إما بالانتصار لرأي دون آخر أو بمحاولة نقل تعريفات علماء اللغة الغرب للجملة لديهم وهذا في رأيي لا يقود لتعريف سديد للجملة العربية فلكل لغة تركيبها الخاص وقدرتها في استخدام المبنى والمعنى للتعبير عن الفكرة.

مشكلة البحث

هذا البحث يسلط الضوء على أثر الاضطراب النظري النحوي في تعريف الجملة على الجانب التطبيقي. هناك اختلاف ملحوظ في كتب التراث النحوي حيال تعريف الجملة مما قاد إلى غموض في تحديد ماهية الجملة وحدودها. هذا الاختلاف جعل استمرار اللبس محيطًا بتعريف الجملة العربية إلى يومنا هذا. يظهر أثر هذا اللبس بجلاء في تحديد نهاية الجمل عند كتابة نص ما والذي لا يكاد يتفق كاتبان على مواضع نهايات الجمل فيه. أي إنّ حلّ الإشكالات المتعلقة بالتطبيق تستدعي إعادة النظر في الجانب النظري المتعلق بتعريفات الجملة التي تساعد في بيان حدودها.

(3)- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للشيخ بهاء الدين السبكي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت. ١/ ٢٢

(4)- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد. ١/ ٣٨

منهج البحث

سوف أتبع المنهج الوصفي بوصف محاولات النحاة لتعريف الجملة ثم أبين أثر ذلك. سأستعرض في بحثي هذا جانبين متعلقين بإشكالية غموض تعريف الجملة:

أولا: الجانب النظري (غموض مفهوم الجملة عند النحاة)

أ- اختلاف تعريفات الجملة في كتب التراث النحوي

ب- تتبع وتحليل تطورات مفهوم المصطلح.

ثانيا: الجانب التطبيقي (إشكال تحديد الجملة عند التطبيق)

أ- إشكال تحديد الجملة عند تحليل النصوص

ب- إشكال تحديد الجملة عند الكتابة.

أولا: الجانب النظري (غموض مفهوم الجملة عند النحاة)

أ- اختلاف تعريفات الجملة في كتب التراث النحوي

نبدأ بسيبويه (ت١٨٠هـ) حيث نجده استعمل مصطلح الكلام للدلالة على ذلك النوع من التركيب الذي تعارف عليه النحاة في ما بعد بالجملة، فنجده يقول: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً، وسآتيك أمس.» [(5)] يفهم من كلامه في هذا الموضع ومواضع أخرى أنه يريد بالجملة كل ما اشتمل على عنصري الإسناد من فعل وفاعل كما نجد في الأمثلة التي ساقها، أو مبتدأ وخبر كما في مواطن أخرى من كتابه حيث نراه يقول: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما من الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا، فمن ذلك الاسم والمبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك وهذا أخوك.»[(6)] إذًا لم يرد مصطلح الجملة عند سيبويه بمعناه الذي تعارف عليه النحاة بل بمعناه اللغوي العام.

ننتقل إلى المبرد (ت٢٨٥هـ) حيث يعدّ أول من استخدم مصطلح الجملة فيقول: «هذا باب الفاعل، وهو رفع وذلك قولك قام عبدالله وجلس زيد وإنَّما كان الفاعل رفعا لأنَّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك القائم زيد.»[(7)] ظاهر من كلامه أنه يشترط في الجملة أن يتوافر فيها الإسناد و الإفادة التي تتحقق بأن يحسن السكوت على الجملة.

أما تلميذ المبرد؛ ابن السراج (ت٣١٦هـ) فقد استعمل مصطلح الجملة المفيدة وهو المصطلح الذي شاع عند المتأخرين في الدلالة على ذلك المركب اللغوي مكتمل الإسناد والذي أفاد معنى يحسن السكوت عليه. يقول ابن السراج: «والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر.»[(8)] نلاحظ أنه هنا يشترط الإسناد والإفادة.

---

(5).كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، عالم الكتب بيروت. ١/ ٢٥

(6)- الكتاب لسيبويه، ٢٣/١

(7)- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت. ١/ ٨

(8)- الأصول في النحو لأبي بكر السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٣/ ١٤١٧-١٩٩٦م. ص٦٤

في الحقيقة أن التركيب الإسنادي لا يستلزم الإفادة دائما ففي أحيان كثيرة يحتاج المركب الإسنادي إلى تراكيب ثانوية لإتمام المعنى.

أما أبو الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ) فاستخدم مصطلح الجملة وكان مضمون تعريفه اشتراط توفّر عنصري الإسناد والفائدة، فقال: «الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة.»[9] يشترط الرماني الإفادة والإسناد لأنه أورد عنصري الإسناد عند المناطقة وهما الموضوع والمحمول وهذا يقابل المبتدأ والخبر في اصطلاح النحاة فيكون عندئذ الإسناد من شروط الجملة بالإضافة إلى تحقّق الإفادة.

ابن جني (ت ٣٩٢هـ) استخدم مصطلح الكلام مرادفًا لمصطلح الجملة المعروف عند النحاة. كأنه بهذا يجعل مصطلح الجملة للتركيب الإسنادي المفيد. يقول: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويين الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، وروید، وحاء وعاء في الأصوات، وحس، ولب {مختصر لبيك}، وأف، وأوه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام.»[10]

وقع الدكتور علي أبو المكارم في الحيرة عند النظر في نص ابن جني حيث رأى أنه قد يوحي باشتراط الإسناد في تكوين الجملة أو عدم اشتراطه فقال: «وإذا كانت النصوص تحتمل هذه الأوجه المتباينة من التفسير فإنّ القطع ببعضها بدون بعض من غير قرائن مرجحة نوع من التعسف الذي ينبغي الاحتراز منه.»[11]

في رأيي أن ابن جني يشترط الإسناد وإن كان لم يصرّح به. لقد ساق أمثلة للجمل مكتملة الإسناد وساق أيضًا أمثلة بألفاظٍ مفردة معتبرًا إياها جملا كذلك بما أنها استقلت بنفسها وأفادت، وهي وإن كانت ألفاظًا مفردة إلا أنها مع التقدير تعتبر كاملة الإسناد أو قائمة مقامه كأسماء الأصوات.

ابن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ) يستعمل مصطلح الكلام فيقول: «مثال القول وهو ما لا يفيد وحده: زيدٌ أو قام أو يا. ومثال الكلام وهو ما يفيد وحده: زيدٌ منطلق وهذا مركب من اسمين أو قام زيد وهذا مركب من فعل واسم أو يا زيد وهذا مركب من حرف معنى واسم.»[12]

يشترط الإفادة ولم يشترط الإسناد بدليل قوله بعد النص السابق: «ولا يفيد كلم مركب من حرف معنى واسم في غير النداء.»[13] أي أنه لا يعتبر هذا الأسلوب إسناديًا لكنّ الأمثلة التي ساقها تحوي إسنادًا مكتملًا حتى في أسلوب النداء (يا زيد) على اعتبار أن التقدير (أدعو زيدًا أو أنادي زيدًا) كما قرّر النحاة. كلمة (قام) ساقها كذلك مثالًا للقول على اعتبار أنها لا تفيد وحدها، والصحيح أن (قام) تصح أن تكون جملة مفيدة باعتبارها مكتملة الإسناد على تقدير فاعل محذوف، كما أنّ إفادتها متحقّقة في سياقات تواصلية معيّنة.

عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) استخدم مصطلحي الكلام والجملة بنفس المعنى فيقول في الجمل: «اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ سمي كلاماً وسمي جملة. والائتلاف يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا، وبين الاسمين كقولك: زيدٌ منطلق، وبين الاسم والحرف في النداء خاصة نحو: يا زيدُ.»[14] في هذا النص نجد أنه يشترط الإفادة لكنه لا يصرّح في الجمل باشتراط الإسناد بدليل مثال

(9)- كتاب الحدود في النحو وكتاب منازل الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، مخطوط. ص٥

(10)- الخصائص لابن جني، ١/ ١٨

(11)- مقوّمات الجملة العربية لعلي أبي المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة. ص٢٤

(12)- شرح اللمع لابن برهان العكبري، تحقيق الدكتور: فائز فارس، السلسلة التراثية، ط١/ الكويت/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. ٢/١

(13)- شرح اللمع لابن برهان، ٢/١

(14)- الجمل لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتقديم: علي حيدر، دمشق /١٣٩٢هـ -١٩٧٢م. ص٤٠

النداء الذي ساقه. لكنه في دلائل الإعجاز يصرح باشتراط الإسناد في الجملة ويقوم بتأويل النداء بأنه على تقدير فعل مضمر: «وجملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً ولا من حرف واسم إلا في النداء، نحو: يا عبدالله. وذلك أيضاً إذا حُقِّق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذي هو (أعني وأريد وأدعو) و (يا) دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس.»[15]

الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) جعل الكلام والجملة بنفس المعنى لكنه يشترط الإسناد دون الإفادة فيقول في المفصل: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك. أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر. وتسمى الجملة.»[16]

ابن الخشاب (٥٦٧هـ) يجعل الكلام بمعنى الجملة ويشترط الإفادة والإسناد فيقول في المرتجل: «والائتلاف المفيد منها - إذا ألفت- يسمى كلامًا عند النحويين وجملة. والجملة كل لفظ أفاد السامع منه فائدة يحسن سكوت المتكلم عندها. واعلم أن أصل الجملة الاستقلال بنفسها.» [17]

كذلك ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) يجعل الكلام والجملة بنفس المعنى. يقول في شرحه على المفصل: «اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو زيد أخوك وقام بكر.»[18] ثم يقول: «وتركيب الإسناد أن تركّب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى... على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة.»[19] ظاهر من كلامه أنه يشترط الإسناد والإفادة ويعتبر الكلام والجملة مصطلحين مترادفين.

ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) يعّرف الكلام في الكافية فيقول: «الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد ولا يتأتّى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم.»[20] استعمل الكلام بمعنى الجملة واشترط الإسناد دون التصريح بالفائدة.

ثم يظهر شارح الكافية الرضي (ت٦٨٦هـ) ليعلن مرحلة جديدة في تطور المصطلح حيث يقوم بالتفريق بين مصطلحي الكلام والجملة فيقول: «والفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصود لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس.»[21] فيشترط الإسناد في الجملة دون الإفادة بينما الكلام فيجب أن يتوفّر فيه الإسناد والإفادة.

على ذلك المنوال في التفريق بين المصطلحين سار ابن هشام (ت٧٦١هـ) فيقول في مغني اللبيب: «الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.»[22] ثم عرف الجملة بأنها: «عبارة عن الفعل وفاعله كـ: (قام زيد) والمبتدأ والخبر كـ :(زيدٌ قائمٌ) وما كان بمنزلة أحدهما نحو: (ضُرِب اللصُ) و (أقائمٌ الزيدان؟) و(كان زيدٌ قائما) و (ظننته قائما).»[23] ثم أردف: «وبهذا يظهر أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من

---

(15)- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، ط٣ /١٤١٣هـ -١٩٩٢م. ص٨

(16)- المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، دار الجيل، بيروت. ص٦

(17)- المرتجل في شرح الجمل لأبي محمد عبدالله بن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق/١٣٩٢هـ -١٩٧٢م. ص٣٤٠

(18)- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب- بيروت. ١/ ٢٠

(19)- شرح المفصل لابن يعيش، ٢٠/١

(20)- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر، تحقيق الدكتور: صالح عبدالعظيم الشاعر، مكتبة الآداب /القاهرة. ص١١

(21)- شرح الرضي على الكافية، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس . بنغازي، ط٢ /١٩٩٦م. ٣٣/١

(22). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية /صيدا . بيروت، ١٤٢٥هـ .٢٠٠٥م. ٤٣١/٢

(23). مغني اللبيب لابن هشام، ٤٣١/٢

الناس.»[24] الجملة لديه ما توفر فيها الإسناد دون اشتراط الإفادة بعكس الكلام الذي لا بد أن يشتمل على الإسناد والإفادة. بعد ذلك ينقل الخلاف في عدد الجمل المعترضة في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ آبَاءنَا الضَّرَّاء وَالسَّرَّاء فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُون. وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُون. أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُون. ﴾ [25] الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل لاعتماده الاسناد دون الإفادة وهناك من اعترض عليه وقال فقط أربع جمل لاشتراطه الإفادة.» [26] نقله لهذا الخلاف يدل على اضطراب في بيان مفهوم الجملة لذلك اختلفوا في عدد الجمل المعترضة لاختلاف مدلول مصطلح الجملة عندهم.

كذلك ظهرت تلك التفرقة بين المصطلحين في كتاب التعريفات للشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) حيث يقول: «الجملة: عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد؛ كقولك: زيد قائم، أو لم يفد؛ كقولك: إن يكرمني؛ فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه؛ فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقًا.»[27] ظاهر من قوله إنه يشترط الإسناد لا الإفادة في الجملة أما الكلام فلا بد فيه من الاثنين.

الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) أيضًا فرّق بين الجملة والكلام فقال في كتابه موصل الطلاب لقواعد الإعراب: «إن اللفظ المركب الإسنادي يكون مفيداً ك"قام زيد"، وغير مفيد نحو: إن قام زيد، وإن غير المفيد يسمى جملة فقط، وإن المفيد يسمى كلامًا لوجود الفائدة ويسمى جملة لوجود التركيب الإسنادي. ونعني معشر النحاة بالمفيد حيث أطلقناه في بحث الكلام ما يحسن من المتكلم السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر.»[28]

نلاحظ أن المصطلحين في كتب النحاة المتأخرين يبدو وكأنهما باتا متمايزين كما رأينا وباتت الجملة تطلق ويراد بها فقط ما توفّر فيه عنصرا الإسناد حتى لم تكن هناك فائدة أما الكلام فهو بخلاف ذلك حيث لا بد فيه من اكتمال التركيب الإسنادي وأن يفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

ب- تتبع وتحليل تطورات مفهوم المصطلح

عند النحاة الأوائل ابتداء من سيبويه مرورا بالمبرد وابن السراج والرماني كان هناك اتفاق على أن الإسناد هو المكوّن الأساسي للجملة وهو الشرط الذي بدونه لا تكون جملة. بعد ذلك ظهر ابن جني وكانت له مقولات توحي أحيانًا بأنه يشترط توفر الإسناد بينما نجد له نصًا آخر ظاهرًا في أنه لا يشترطه وإنما يشترط الإفادة. ثم نجد ابن برهان يستعمل مصطلح الكلام الذي يريد به الجملة المفيدة أي أنه يجب أن يتوفر الإسناد والإفادة حتى تسمى الجملة كلاما. وإن كان تمثيله بأسلوب النداء لا يدعم اشتراط الإسناد إلا أنه ربما كان يريد به التأويل المعروف والذي يتم فيه تقدير فعل مضمر قبل المنادى وحينها يكون الإسناد متحققا.

---

(24). مغني اللبيب لابن هشام، ٤٣١/٢

(25)- الأعراف ٩٥ -٩٧

(26)- مغني اللبيب لابن هشام، ٤٣٢/٢

(27)- معجم التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة. ص ٧٠

(28)- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لخالد بن عبدالله الأزهري، حققه وعلّق عليه الدكتور: عبدالكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١ /١٤٢٧هـ.٢٠٠٦م. ص ٣١

بعد ذلك أصبح مصطلح الكلام مرادفاً للجملة كما رأينا ذلك بوضوح عند عبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن الخشاب وابن يعيش وابن الحاجب. أي إن الجملة أو الكلام لا بد أن يتحقق فيهما شرطا الإسناد والإفادة.

ابتداءً من عصر الرضي نرى محاولة للتفريق بين المصطلحين وقد فعل مثله ابن هشام والشريف الجرجاني وخالد الأزهري وغيرهم. لقد كان ذلك في الظاهر يوحي بأن المصطلحات في طريقها للتحرير والتمايز. لكن بعد التمعّن في النصوص ندرك أنه ظهرت حينها بداية لبس جديد وغموض يكتنف مصطلحي الجملة والكلام. يقول ابن الحاجب في تعريف الكلام إنه: « ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم.»[29] الظاهر من كلامه أنه يريد الإسناد الأصلي المكوّن من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل إلاّ أن الرضي احترز من إطلاق كلمة الإسناد عموماً دون تفريق بين أنواعه، فذكر للإسناد أنواعاً عدة وهي الإسناد الأصلي والإسناد غير الأصلي والإسناد المقصود لذاته وغير المقصود لذاته. يقول الرضي: « والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواءً كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس.»[30] هنا يظهر جليًا التفريق بين الكلام والجملة فالكلام هو ما كان فيه الإسناد أصلياً وكان مقصوداً لذاته أي أنه ليس إسناد داخل تركيب إسنادي أكبر. أي أن التراكيب الإسنادية التي هي جزء من تركيب إسنادي أكبر تكون جملة وليست كلاما لأنها ليست مقصودة لذاتها.

هذا يقودنا إلى المحور القادم والذي تحدّثت فيه عن إشكال تحديد الجملة عند التطبيق.

لم أتجاوز الأزهري لأن كل من بعده من النحاة فيما أعلم استمروا في التفرقة بين الكلام والجملة كما سبق عند الرضي وابن هشام.

ثانيا: الجانب التطبيقي (إشكال تحديد الجملة عند التطبيق)

أ- إشكال تحديد الجملة عند تحليل النصوص

ظهر لي أن الرضي أدرك مفهوم التراكيب الإسنادية لكني تعجبت حين أخرج (ضَرَبَكَ) من التركيب الإسنادي مع أنها مكونة من فعل وفاعل وإن استتر. قال: « واحترز بقوله (بالإسناد) عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو: (ضَرَبَكَ) ...»[31] بعد التمحيص في نصوص الرضي حول الإسناد تبيّن لي أنه لم يحرر مصطلحي الكلام والجملة ويفرق بينهما بل إنه عاد بهما إلى دائرة الغموض حين قال: « وأمّا نحو: أقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال. وليخرج بقوله: (المقصود ما تركب به لذاته) الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصفة والحال والمضاف إليه إذا كانت كلها جملا، والإسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم، والذي في الشرطية لأنها قيد في الجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية والقسمية.»[32] نجده هنا يخلط بين الكلام والجملة. على الرغم من أنه في التفريق النظري بينهما أجاد إلا أنه أخفق على مستوى التطبيق فها هو يجعل جملة

(29)- الكافية في النحو، ص١١

(30)- شرح الرضي على الكافية، ٣٣/١

(31)- شرح الرضي على الكافية، ٣٣/١

(32)- شرح الرضي على الكافية، ١ /٣٢ .٣٣

الشرط جملة وجوابها كلامًا، وهذا غير صحيح فمجموعهما كلام وأفرادهما جمل لأن كل واحدة منهما لا تفيد بمفردها كلاما يحسن السكوت عليه وإنما يحسن السكوت بعد مجيء الشرط وجوابه مجتمعين.

بعد ذلك نجد ابن هشام يفرّق كذلك بين الجملة والكلام ويظهر أكثر دقة في التفريق بين المفهومين فيجعل شرط الجملة هو تواجد عنصري الإسناد الأساسي أما الكلام فهو ما وُجِد فيه شرطا الإسناد والإفادة وقد حدّد المراد بالإفادة بأنه ما يحسن السكوت عليه. لكنه حين رجّح قول ابن مالك بجواز الاعتراض بثمان جمل جعلني أدرك أن مفهوم الجملة لديه مضطرب أيضا.

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ آبَاءنَا الضَّرَّاء وَالسَّرَّاء فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُون. وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُون. أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُون﴾ [33] الزمخشري يرى أن الاعتراض بين (فأخذناهم) و (أفأمن) بسبع جمل.

1- أنّ وما دخلت عليه
2- آمنوا
3- اتقوا
4- فتحنا
5- لكن كذبوا
6- فأخذناهم
7- بما كانوا يكسبون

لأنه قال: «وقوله (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرى إلى يَكْسِبُونَ) وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه.»[34] أي إنه أخرج وهم لا يشعرون من قائمة الجمل المعترضة. رد عليه من رأى أن الجملة والكلام مترادفين فقالوا إنّ الاعتراض بأربع جمل، على اعتبار أن (ولو أنّ أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركاتٍ من السماء والأرض) جملة واحدة. أما ابن مالك فيرى أن الاعتراض بثمان جمل وهي:

1- وهم لا يشعرون
2- أنّ وما دخلت عليه
3- آمنوا
4- اتقوا
5- فتحنا
6- لكن كذبوا
7- فأخذناهم
8- بما كانوا يكسبون.

(33)- الأعراف ٩٥ -٩٧

(34)- الكشاف عن حقائق غواض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، و أ. د فتحي حجازي، مكتبة العبيكان، ط١/ ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م. ٢/ ٤٧٩

أيد ابن هشام رأي ابن مالك في أنّ الاعتراض هنا بثمان جمل على افتراض أن الجملة هي ما تكوّنت من عنصري الإسناد. والذي أراه أنه لو كان كل تركيب إسنادي يكوّن جملة على حسب فهم ابن هشام لكان الاعتراض بأحد عشر جملة:

1. وهم لا يشعرون (إسناد أصلي)
2. يشعرون (إسناد داخل الأصلي)
3. أنّ وما دخلت عليه (إسناد أصلي)
4. آمنوا (إسناد داخل الأصلي)
5. اتقوا (إسناد داخل الأصلي)
6. فتحنا (إسناد داخل الأصلي)
7. الجملة بعد لكن والتقدير (هم كذبوا) (إسناد أصلي)
8. كذبوا (إسناد داخل الأصلي)
9. فأخذناهم (إسناد داخل الأصلي)
10. كان وما دخلت عليه (هم يكسبون) (إسناد أصلي)
11. يكسبون. (إسناد داخل الأصلي)

أما عند من يساوي بين الجملة والكلام في المفهوم فكان يفترض أن يكون الاعتراض بجملتين وليس أربع كما ذكروا. أي إن جملة (وهم لا يشعرون) تابعة ومكملة لـ (فأخذناهم بغتة) فعلى هذا هي ليست معترضة بل تتمة. بينما المعترضتان هما الجملة الشرطية كاملة (ولو أنّ أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركاتٍ من السماء والأرض) والجملة الاستدراكية (ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون) لأن (أخذناهم) معطوفة على (كذبوا) فهي داخلة معها في تكوين الكلام الذي يحسن السكوت عليه.

ب . إشكال تحديد الجملة عند الكتابة

الذي خرجت به من هذا البحث هو أن الغموض استمر يكتنف الجملة العربية عبر تتبع المصطلح في كتب التراث النحوي على المستويين التنظيري والتطبيقي. لا زال ذلك الاختلاف يلقي بظلاله على الكاتبين بهذه اللغة إلى يومنا هذا متمثلا في لحظات الحيرة التي يقضيها الكاتب للتأكد من الموطن الذي سيضع فيه النقطة كعلامة على انتهاء الجملة.

إذًا فهناك غموض في تحديد نهاية الجملة داخل النص لذا نجد اختلافًا ظاهرًا في تحديد نهايتها لاسيما عند الكتابة. لو تمّ إملاء نصٍ على مجموعة من الطلاب لرأى المُملي اختلافا كثيرا في تحديد نهايات الجمل عند الطلاب لأن لكل منهم مفهومًا خاصًا للجملة يجعله ينهيها في مكان ما. تظهر تلك المشكلة بجلاء كذلك عند الإنشاء حيث يواجه الطالب أو الكاتب عمومًا مشكلة في تحديد نهايات الجمل.

يذكر الدكتور زكريا أبو حمدية أنه وزّع نصًا خاليًا من أدوات الترقيم على خمسة من أساتذة العربية في إحدى الجامعات الأردنية الرسمية ثم طلب من كل منهم أن يقوم بوضع نقطة عند نهاية كل جملة تركيبية كاملة وأن يكتب عدد الجمل الناتج حسب حكمه أسفل الصفحة. بعد استرجاع الأوراق نظر إلى الأرقام أسفل الصفحة لم

يجدا اتفاقا بينهم على عدد الجمل في ذلك النص.[35] ذلك يشير بصورة قاطعة أن مفهوم الجملة لدى كل منهم يختلف عن مفهومها لدى البقية.

الخاتمة

في هذه الدراسة ظهر أن هناك اضطرابًا في تعريف الجملة العربية في التراث النحوي. هذا النوع من الاضطراب قاد إلى استمرار غموض مفهوم الجملة العربية إلى يومنا هذا. مما يؤكد ذلك ما أوردته من اختلافات في عدد الجمل وحدودها عند تحليل النصوص. كذلك هناك إشكالية تلقي بظلالها على كتاب العربية وهي عدم القدرة على تحديد نهاية واضحة للجملة أثناء الكتابة لدرجة أنه لا يكاد يتفق كاتبان على طريقة واحدة لإنهاء الجملة. إن هذا في نظري يعود إلى الإخفاق في تحديد مفهوم الجملة. حلّ الإشكالات المتعلقة بالتطبيق تستدعي إعادة النظر في الجانب النظري المتعلق بتعريفات الجملة التي تساعد في بيان حدودها.

المراجع والمصادر

1. ابن الحاجب (جمال الدين عثمان بن عمر): الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق الدكتور: صالح عبدالعظيم الشاعر، القاهرة . مكتبة الآداب.
2. ابن الخشاب (أبو محمد عبدالله): المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، ١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م، دمشق.
3. ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤/ ١٩٩٩م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
4. ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٥م، صيدا / بيروت . المكتبة العصرية.
5. ابن يعيش (موفق الدين): شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب.
6. أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، ١٤٢٠هـ ، بيروت . دار الفكر.
7. الأزهري (خالد بن عبدالله): موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، حققه وعلّق عليه الدكتور: عبدالكريم مجاهد، ط١ /١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م، مؤسسة الرسالة ناشرون.
8. حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١٩٤١م، بغداد . مكتبة المثنى.
9. الرضي (رضي الدين محمد الاستراباذي): شرح الرضي على الكافية، من عمل: يوسف حسن عمر، ط٢/ ١٩٩٦م، بنغازي . منشورات جامعة قاريونس.
10. الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى): كتاب الحدود في النحو وكتاب منازل الحروف، مخطوط.
11. زكريا أحمد أبو حمدية، شوال ١٤٢٠ -كانون الثاني ٢٠٠٠م: تقعيد الإشارة إلى نهاية الجملة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٨، ص ٥١ . ٩٠، الأردن.
12. الزمخشري (أبو القاسم): الكشاف عن حقائق غواض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض و أ. د فتحي حجازي، ط١/ ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م، مكتبة العبيكان.

(35)- تقعيد الإشارة إلى نهاية الجملة العربية، للدكتور زكريا أحمد أبي حمدية، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٨/ شوال ١٤٢٠.كانون الثاني ٢٠٠٠م. ص٦٠

13. الزمخشري (أبو القاسم): المفصل في علم العربية، بيروت . دار الجيل.
14. السبكي (بهاء الدين): عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق الدكتور: عبدالحميد هنداوي، ط١/ ١٤٢٣هـ.٢٠٠٣م، صيدا/ بيروت . المكتبة العصرية.
15. السراج (أبو بكر): الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط ٣/ ١٤١٧.١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة.
16. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، بيروت . عالم الكتب.
17. الشريف الجرجاني (علي بن محمد): معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.
18. عبد القاهر الجرجاني: الجمل، تحقيق وتقديم: علي حيدر، ١٣٩٢هـ.١٩٧٢م، دمشق.
19. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، ط٣ /١٤١٣هـ.١٩٩٢م، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة.
20. العكبري (ابن برهان): شرح اللمع، تحقيق الدكتور: فائز فارس، ط١/ ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م، الكويت . السلسلة التراثية.
21. علي أبو المكارم: مقوّمات الجملة العربية، القاهرة . دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
22. المبرد (أبو العباس): المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، بيروت . عالم الكتب.